

Distr.: General  
25 March 2024  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والستون

نيويورك، 11-22 آذار/مارس 2024

البند 3 (أ) (1) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

### جلسة التحوار للخبراء بشأن التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني

#### موجز من الرئيس

1 - في 18 آذار/مارس 2024، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور للخبراء بشأن الموضوع ذي الأولوية "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني". وتبادل المشاركون وجهات النظر ورؤى جديدة حول هذا الموضوع. وافتتحت نائبة رئيس اللجنة، ماريا فلورنسيا غونساليس (الأرجنتين)، جلسة التحوار بإبراز أن 10,3 في المائة من النساء والفتيات يعشن في فقر مدقع على الصعيد العالمي. وشددت على تأثير الأزمات المتقاطعة على الناس، وعلى الكيفية التي يمكن بها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني أن تسرع التقدم نحو القضاء على فقر النساء والفتيات.



2 - وكان فريق جلسة التفاوض يتكون من الأعضاء الستة التالية أسماؤهم: ديان إلسون، الأستاذة الفخرية في جامعة إسكس؛ وعطية وارينس، الخبير المستقل في موضوع آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وراجي أسعد، الأستاذ في كلية هيوبرت همفري للشؤون العامة، بجامعة مينيسوتا؛ وبارثيشيا توريس ساندوفال، ممثلة عن الرابطة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين؛ ولورا نيرينكيندي، نائبة رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات؛ وزوفيا لابيفسكا، الأستاذة المشاركة في جامعة ياغيلونيان. وشارك في المناقشة مع أعضاء الفريق ممثلون وممثلات عن ست دول أعضاء والاتحاد الأوروبي وسبع من منظمات المجتمع المدني.

### السياق

3 - يكابد العالم حالات طوارئ متقاطعة زادت من حدة الفقر وعدم المساواة. فبسبب أوجه الخلل البنوية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي لا يقتصر الأمر على "ترك الناس خلف الركب" بل يتعداه إلى "إزاحتهم خلفه". والنساء والفتيات ممثلات بشكل غير متناسب بين أولئك الذين يعيشون في فقر، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيكون أكثر من 340 مليون شخص بحلول عام 2030 ما زالوا يعيشون في فقر مدقع.

4 - وحتى بعد الصدمات الاقتصادية الأخيرة، لم يتم إصلاح النظم المالية لدعم البلدان النامية بشكل فعال في التعامل مع الأزمات والتعافي منها. ولا يزال العديد من البلدان يواجه أعباء ديون فوق طاقتها توجه الموارد بعيدا عن الخدمات العامة الأساسية التي تعتمد عليها النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر. وتؤدي التفافات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب وتجنبها إلى زيادة تقليص الحيز المالي للبلدان النامية المتاحة للاستثمارات في تعزيز القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا.

### التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل

5 - يشكل الفقر وعدم المساواة انتهاكا لحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتضمن الأطر الدولية لحقوق الإنسان التزامات مهمة على الدول وغيرها من الجهات المسؤولة توجب عليها إنشاء اقتصادات شاملة للجميع ومستدامة وقائمة على الحقوق. وتوفر هذه الصكوك أيضا أدوات لقياس وفهم انتهاكات حق النساء والفتيات في العيش في مأمن من الفقر.

6 - وتعطي الاستراتيجيات الإنمائية الحالية التي يحركها التمويل الأولوية للربح والنمو الاقتصادي على حساب الرفاه الاجتماعي والبيئي وإعمال حقوق الإنسان للجميع. ويمثل إخضاع أسواق رأس المال والشركات المتعددة الجنسيات لقواعد تنظيمية أقوى خطوة واحدة نحو ضمان أن يكون التمويل موجها لخدمة الناس. ويمكن استخدام السياسة المالية للتصدي للفقر وعدم المساواة. ومن المداخل المهمة في هذا الصدد توسيع نطاق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتشمل الإنفاق على الخدمات العامة والبنى التحتية والحماية الاجتماعية وإشراك البرلمانين والمنظمات النسائية في عملية الميزانية. وتتطلب الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة شراكات ديمقراطية بين الدول والمواطنين على أساس المعاملة بالمثل والتضامن.

7 - وإصلاح الهيكل المالي الدولي أمر ضروري لتوسيع الحيز المالي المتاح للبلدان للاستثمار في المساواة بين الجنسين والقضاء على فقر النساء والفتيات. وفي الوقت الحالي، تسمح الثغرات الضريبية بالتفاف التدفقات المالية حول البلدان وتيسر التهرب من الضرائب وتجنبها. وفي الوقت نفسه، يعطي العديد من البلدان الأولوية حالياً لخدمة الديون على حساب الاستثمار في الخدمات العامة الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة تقليص الحيز المالي. وهناك حاجة ملحة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، ويتيح قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية فرصة فريدة للإصلاح. ومن الضروري أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة نحو آلية مستدامة وشاملة لتسوية الديون.

8 - وقد زادت الضرائب غير المباشرة في العقود الأخيرة بينما ظلت الضرائب على الممتلكات والثروة منخفضة، كما انخفضت معدلات الضرائب على الشركات في العديد من البلدان. وتؤثر الضرائب غير المباشرة على أولئك الذين يعيشون في فقر لأنهم ينفقون نسبة أعلى من دخلهم على الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، أدى عدم وجود اتفاق عالمي على الحد الأدنى لضريبة الشركات ومحدودية الضرائب على المعاملات المالية إلى زيادة الحوافز المشجعة للملاذات الضريبية، مما زاد من تقلص الحيز المالي المتاح للبلدان للإنفاق على الهياكل الأساسية الاجتماعية. ولتعبئة الموارد العامة المحلية على نحو منصف، هناك حاجة ملحة إلى نظم ضريبية تصاعديّة وهيئة إدارة عالمية للضرائب من أجل إعادة توزيع أكثر إنصافاً.

9 - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في سد الفجوات بين الجنسين في التعليم، لا تزال معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضة في بعض المناطق. وتُستبعد المرأة من سوق العمل بسبب الأعراف الاجتماعية فضلاً عن التقسيم الجنساني للعمل داخل الأسرة المعيشية. ويؤدي الفصل المهني بين الجنسين إلى أن تكون النساء أغلبية في قطاعات العمالة الأقل دخلاً وذات ظروف العمل غير المستقرة. ويمكن للاستثمارات في البرامج الاجتماعية أن تخلق فرص عمل لائقة للمرأة، في حين أن رعاية الأطفال الجيدة والميسورة التكلفة وإمكانية الانتفاع بالتكنولوجيات الموفرة للوقت يمكن أن تقلل من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة وأن تزيد من مشاركتها في سوق العمل. وبالنسبة للنساء اللاتي يعشن في فقر، فقد تبين أن المساعدة النقدية الموجهة والبرامج القائمة على الأصول الاقتصادية من بين الاستراتيجيات الفعالة للخروج من الفقر.

10 - وتواجه نساء الشعوب الأصلية معدلات فقر أعلى بشكل غير متناسب، ولكنهن يقاومن مفهوم كونهن متلقيات للتنمية فقط. ومن خلال نهج مشترك بين الأجيال وبين الثقافات، تطالب نساء الشعوب الأصلية بمعاملة عادلة ومنصفة في إعادة توزيع الموارد الاقتصادية. وهذا يتطلب مشاركتهم الكاملة والمتساوية والمجدية في صنع القرار؛ وجمع بيانات تعكس الواقع الذي يعشونه واستخدامها؛ ومراعاة مطالبهن في السياسات والبرامج والميزانيات.

### الخطوات المقبلة

11 - دعا المشاركون إلى التعجيل باتباع نهج قائم على الحقوق في معالجة الأزمات البنوية واتخاذ قرارات سياساتية على صعيد الاقتصاد الكلي تراعي المنظور الجنساني وتتجنب تدابير التشفير؛ وحل أزمة الديون، بسبل من بينها إلغاء الديون للبلدان التي تعيش حالة مديونية حرجة؛ ووضع مؤشر متعدد الأبعاد لقياس أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر والتجارة والنشاط غير الرسمي؛ وتعزيز التعاون الضريبي الدولي، بطرق منها وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة أو إنشاء هيئة ضريبية متعددة الأطراف؛

وتتسيق واعتماد ضريبة عالمية موحدة على الشركات مقترنة بضرائب تصاعدية تركز على زيادة ضريبة الثروة والميراث وإعادة التوزيع؛ ومراعاة المنظور الجنساني في القوانين والسياسات، بما يشمل تحقيق الإنصاف بين الجنسين في قوانين الميراث والزواج والطلاق؛ وتنشيط الميزة المراعية للمنظور الجنساني الشاملة لجميع أشكال الإنفاق والضرائب؛ وتحسين سياسات سوق العمل، بما في ذلك السياسات التي تشجع على العمل بدوام جزئي والعمل المرن؛ وتوجيه استثمارات إلى الحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني؛ وتحسين استهداف برامج التحويلات النقدية والبرامج المتعددة الأوجه القائمة على الأصول الاقتصادية للوصول إلى النساء اللاتي يعشن في فقر؛ والمشاركة الكاملة والمجدية للنساء، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، في صنع القرار على جميع المستويات.